نتائج إجتماع المنطقة العربية

حول تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث

القاهرة، جمهورية مصر العربية 8 – 10 نوفمبر / تشرين ثاني 2015

خلفية عامة:

منذ اعتماد إطار عمل هيوغو عام 2005 ، كان هناك تقدم محرز في الحد من مخاطر الكوارث والذي أدى بدوره إلى تقليل نسبة الوفيات في بعض الأخطار، وبشكل عام ساعد إطار عمل هيوغو في رفع الوعي العام والمؤسسي وايجاد التزام سياسي وحشد الأطراف المعنيين الرئيسيين في المجتمع المدني وتحفيز الاجرائات التي تتخذها مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية على كافة الأصعدة. وبعد مضي عشر سنوات على اعتماد إطار عمل هيوغو، لا تزال الكوارث تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وقد اعتمدت الدول إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي انعقد في الفترة من 14 -18 آذار/مارس 2015 في مدينة سنداي، باليابان. وتم اعتماد إطار سنداي بالإجماع في الجمعية العمومية للأمم المتحدة (قرار 283/69). ويرسم إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث في الفترة ما بين 2030 – 2015 نهج واسع النطاق محوره البشر في الحد من مخاطر الكوارث وينطبق على مخاطر الكوارث كبيرة وصغيرة الحجم الناجمة عن الأخطار الطبيعية أو من صنع الانسان وكذا الأخطار والكوارث البيئية والتقنية والبيولوجية ذات الصلة كما يهدف هذا الإطار إلى توجيه الإدارة متعددة الأخطار لمخاطر الكوارث في التنمية على كافة الأصعدة وكذا بين وعبر القطاعات ويتطلب تحقيق نتائج هذا الإطار قيادة سياسية والتزام سياسي قويين.

استجابة لمخرجات المؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث وتماشياً مع إطار سنداي وإستجابة لإعلان شرم الشيخ للحد من مخاطر الكوارث وبناءاً على قرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (رقم ق444-د. ع 26- 2014/11/9) حول النظر في إمكانية تحديث الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث والخطة الإطارية لتنفيذ الاستراتيجية على ضوء مخرجات سنداي قام مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبالتعاون مع جامعة

الدول العربية بعقد اجتماع إقليمي حول تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ووضع "خارطة طريق إقليمية" لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 في المنطقة العربية من أجل تحقيق خفض كبير في الخسائر الناجمة عن الكوارث.

وقد شارك في هذا الاجتماع أكثر من 120 ممثلاً عن الحكومات الوطنية والمحلية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والشباب والمنظمات الدولية من خمسة عشر دولة عربية.

مخرجات الاجتماع:

- مشاركة وإقرار ومناقشة نتائج المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك إطار سنداي وأولوياته مع أصحاب المصلحة الإقليميين.
- استعراض ومناقشة الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020 في ضوء نتائج إطار سنداي وغيرها من الالتزامات التي تم الإعلان عنها خلال المؤتمران العربيان للحد من مخاطر الكوارث اللذان عقدا في 2013 و2014 على التوالي.
- مناقشة ووضع آلية مراقبة للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية في ضوء أهداف إطار سنداي وكذلك المؤشرات المقترحة وخطط رصد أهداف التنمية المستدامة بالمنطقة العربية.
- إطلاق المجموعة العربية الإستشارية للعلوم والتكنولوجيا حول الحد من مخاطر الكوارث
- إعادة عرض حملة تمكين المدن من مجابهة الكوارث والأدوات التي تم تحديثها والمؤشرات المحلية المقترحة لقياس التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث.
- الإحتفال ببطل "المعرفة المحلية من أجل الحياة"، وهو موضوع إحتفال اليوم العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2015.

وأكد المشاركون على:

1. ضرورة تفعيل الارادة السياسية والالتزامات التي تمت في إطار الحد من مخاطر الكوارث وفي إطار التنمية المستدامة وتغير المناخ والقضايا الإقليمية الأخرى ذات الصلة والدعوة لرفع الوعي والتعبئة.
2. ضرورة التكامل بين الاستراتيجيات العربية المختلفة بحيث ينعكس التقدم في كل الجهات بشكل متناغم ومتكامل.

3. أن الحوكمة والشفافية من أولويات العمل للحد من مخاطر الكوارث مع ضرورة تحديد المسئوليات والادوار وآليات العمل على كل المستويات.
4. ضرورة أن يبني تطبيق إطار سنداي في المنطقة العربية على إطار هيوغو وما تم تحقيقه حتى الآن في الوطن العربي والعمل على ما لم يتم تنفيذه مع مراعاة خصوصية وأولويات المنطقة والتحديات المختلفة السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والصحية ومراعاة أن قدرات الدول العربية وانجازاتها وتحدياتها وآليات التنفيذ تتفاوت بشأن الحد من مخاطر الكوارث.
5. أن الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث تمثل جسراً بين إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث والاستراتيجيات الوطنية كما أنها تساهم في التناغم والتكامل في تطبيق الاجرائات وفي التقييم والرصد والمتابعة.
6. أهمية إدراج الحد من مخاطر الكوارث في آليات الدعم التنموي.
7. ضرورة إدراج الحد من مخاطر الكوارث في الاستثمارات العامة والخاصة بحيث تكون دراسات آثار المخاطر والكوارث جزء أساسي من تقييم الاستثمارات وخطط التنمية.

ودعى المشاركون إلى:

1. الاستفادة من التجارب الجيدة وتبادل الخبرات داخل الوطن العربي وخارجه وتوثيق الممارسات والمبادرات الوطنية والمحلية والطوعية والمجتمعية.
2. الحث على استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة في الحد من المخاطر في قطاع الزراعة والصناعة والطاقة والاستفادة من التقنيات النووية في التنمية المستدامة.
3. البدء في مبادرات فعالة تركز على البنى التحتية وبناء وتطوير حملة مستشفيات ومدارس آمنة وحملة تمكين المدن من مجابهة الكوارث (مدينتي تستعد!).
4. الحث على اشراك القطاع الخاص وقطاع التأمين في سياسات واجرائات الحد من المخاطر ومن ضمنها التعافي والبناء بشكل أفضل بعد الكارثة.
5. الاستفادة من التناغم والترابط بين اجندات 2015 لدعم الحد من مخاطر الكوارث وآليات التنفيذ والمتابعة والتمويل (إطار سنداي، التمويل من أجل التنمية ومخرجات أديس أبابا، الأهداف 17 للتنمية المستدامة، واتفاق باريس للتغير المناخي، مؤتمر التربية من أجل التنمية المستدامة، وأيضاً ما سيأتي في 2016 في القمة الانسانية ومؤتمر HABITAT3).

6. أجهزة الإحصاء الوطنية للتعاون والمساهمة في وضع الاستراتيجيات وجمع البيانات لإعداد التقارير والتقييمات المختلفة حسب المؤشرات الدولية.
7. إشراك المنظمات العربية المتخصصة والجامعات والاكاديمين ومراكز البحث العلمي في رفع الوعي ودعم اتخاذ القرار من خلال تعزيز دور العلم في الحد من المخاطر – الترحيب بإطلاق المجموعة العربية الاستشارية للعلوم والتكنولوجيا من أجل الحد من مخاطر الكوارث.
8. الجامعة العربية لتفعيل آلية التنسيق العربية بشأن الكوارث (أُقرت في الجامعة العربية في 2007) وتطويرها لتعزيز دورها التنسيقي بين الدول العربية والمنظمات المعنية بحيث تساهم في متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية.
9. الدول العربية لإنشاء وتحديث قواعد بيانات لخسائر الكوارث لتغطية المنطقة العربية واستكمالها قبل 2018.
10. الدول العربية لمراجعة وإعداد استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث قبل 2020 تماشياً مع الغاية الخامسة لإطار سينداي.
11. الدول العربية لإدراج الحد من مخاطر الكوارث في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وخطط التعامل مع تغير المناخ وخطط التعامل مع الكوارث من صنع الانسان وما يترتب عليها من نزوح السكان وتدمير للبنية التحتية.
12. الدول العربية للمشاركة بفعالية في المركز العربي للحد من مخاطر الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى والذي تم افتتاحه في الجزائر في 2015.
13. حث جميع الادارات المعنية بجامعة الدول العربية لادراج بند الحد من مخاطر الكوارث في توصيات المجالس الوزارية المتخصصة من خلال قرارات تفصيلية وفنية تعكس اطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث وتساهم في تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث.
14. حث الدول العربية على استحداث وتجديد القوانين المحلية والوطنية الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث – الترحيب بمبادرة الاتحاد الدولي للصليب والهلال الأحمر للمساهمة في بناء القدرات وتقديم الدعم الفني بهذا الصدد.
15. دمج الشباب وتفعيل دور المرأة وكل أفراد وهيئات المجتمع المدني للاستفادة من الطاقات والمبادرات الغير حكومية والتأكيد على دورهم في رفع الوعي العام.

ووفقاً للمناقشات حول التوصيات من أجل مراجعة وتعزيز الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث في ضوء إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث فقد أوصى المشاركون بأن تتماشى أولويات الاستراتيجية العربية مع إطار سنداي مع التركيز على ما يلي:

1. أولوية 1: فهم مخاطر الكوارث: (إضافة العوامل الخارجية كالاحتلال).
   - فهم التفاوتات في قابلية التضرر، درجة التعرض، المخاطر وفي خسائر الكوارث بحسب الجنس، العمر والخلفيات الإجتماعية والإقتصادية، والقدرة.
   - المخاطر الممتدة والحادة.
   - العوامل الإجتماعية والإقتصادية والمؤسساتية بالاضافة إلى العوامل الطبيعية والمادية التي تساهم في قابلية التضرر وتراكم المخاطر.
   - التقييم العلمي والمجتمعي – الأخذ بعين الاعتبار آراء الهيئات الفاعلة بما في ذلك تلك الأكثر قابلية للتضرر لمخاطر الكوارث.
   - التفاعل مع محركات مخاطر الكوارث الرئيسية – أيّ الفقر، التدهور البيئي، التطور العمراني السريع، وضعف الحوكمة وضعف حوكمة المخاطر تحديداً.

2. أولوية 2: تعزيز حوكمة الحد من مخاطر الكوارث لإدارة مخاطر الكوارث:
   - تحديد الإحتياجات المالية لتنفيذ الخطط على المستوى الوطني، المحلي والقطاعي مع تحديد مصادر التمويل المحتملة لسياسات إدارة مخاطر الكوارث، من القطاعين (العام): دين عام، ضرائب، سندات خزينة، مساعدات (والخاص): استثمارات، تحويلات، وبناء عليه تطوير جدول زمني للتنفيذ.
   - تطوير وتفعيل اللوائح والتشريعات من أجل تعزيز المساءلة والمحاسبة لعمليات تكوين المخاطر من قبل اشخاص وقطاعات وتحويل هذه المخاطر إلى القطاع العام أو المواطنين أو قطاعات أخرى.
   - تطوير إطار حوكمة المخاطر لتعزيز الشفافية والمساءلة للقرارات المتخذة في مراحل ما قبل التقييم، التقييم العلمي والمجتمعي، التصنيف والادارة لمخاطر الكوارث.
   - مأسسة منتديات وطنية ومحلية عابرة للقطاعات لادارة مخاطر الكوارث.

3. أولوية 3: الإستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها:

- تطوير وتنفيذ برامج لرفع القدرة على المجابهة لمجمل البنى التحتية الوطنية الحيوية بما في ذلك التراث الثقافي والطبيعي وأماكن العمل وقطاعي التعليم والصحة.
- تقليص المخاطر القائمة والوقاية من المخاطر الجديدة.
- التدابير الإقتصادية والإجتماعية والمؤسساتية بالاضافة إلى التدابير الفيزيائية للحد من المخاطر وقابلية التضرر.
- تقليص قابلية تضرر سبل العيش والإستثمارات.
- دمج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث في سياسات التنمية الريفية.

4. أولوية 4: تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية وإعادة البناء بشكل أفضل في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار:

- تأمين إستمرارية الخدمات الأساسية والضرورية، واستمرارية العمليات، كجزء من برامج القدرة على المجابهة القطاعية.
- التأكيد على الاستفادة من الخطط الإقليمية القطاعية المختلفة للاستعداد والتأهب والاستجابة للطوارئ (مثل الخطة العربية للطوارئ النووية والاشعاعية).
- مأسسة جهود تقييم الحاجات بعد الكوارث وربطها بالبرامج القطاعية لرفع القدرة على المجابهة.
- مأسسة قواعد البيانات لخسائر الكوارث بحيث يتم تحديثها عقب كل كارثة.
- تطوير إجراءات وقدرات الدعم النفسي والإجتماعي للأشخاص والمجتمعات المتضررة.
- التخطيط للتعافي قبل الكارثة ووضع خطط تعافي منفصلة عن خطط الاستجابة.
- البناء بشكل أفضل من أجل تجنب إعادة تكوين المخاطر ضمن عملية إعادة الإعمار.

وقد تم رفع مخرجات الاجتماع والتوصيات الخاصة بالاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث إلى اجتماع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في اجتماعهم في مقر جامعة الدول العربية، القاهرة يوم 19 نوفمبر 2015 واصدر المجلس قرار رقم ق473- د.ع27 - 19 /2015/11